

رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في دولة الكويت
دراسة ميدانية مطبقة علي فريق العمل بإدارة الشرطة المجتمعية

A future vision for developing community policing
in the Kuwait State
A field study applied to the work team of the Community
Policing Department

إعداد

عقيد دكتور / بدر عدنان الخبيزي
أستاذ مساعد علم الاجتماع والجريمة
أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية

العدد 32 سنة 2020

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة

رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في دولة الكويت دراسة ميدانية مطبقة علي فريق العمل بإدارة الشرطة المجتمعية

ملخص

الدراسة الحالية تهتم برصد واقع الشرطة المجتمعية في الكويت بهدف تقديم رؤية مستقبلية لتطويرها وتحسين أداء العاملين بها ، بما يساهم هذا في تحقيق مزيد من الفاعلية لجهاز الشرطة في الكويت ، ولمزيد من المشاركة الشعبية في تحقيق الأمن في الكويت ومكافحة الجريمة. وتهدف الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف التالية :

1-توضيح مفهوم الشرطة المجتمعية بصفة عامة ، من حيث التعريف والأهداف والأهمية والمهام أو الاختصاصات...

2-إلقاء الضوء علي واقع الشرطة المجتمعية في الكويت ، من حيث النشأة والأهداف والاختصاصات والأقسام وفريق العمل والمعوقات ومقترحات التغلب علي هذه المعوقات.

3-تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في الكويت.

وفي نهاية الدراسة تم تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في الكويت ، وذلك في ضوء الاطار النظري الذي تم تقديمه وفي ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي تم تطبيقها علي عينة غير عشوائية حجمها 25 من العاملين في أقسام وفروع إدارة الشرطة المجتمعية بالكويت.

الكلمات المفتاحية : الشرطة المجتمعية : التعريف والأهداف والأهمية والمبادئ.

Abstract

The current study was concerned with monitoring the reality of community policing in Kuwait with the aim of presenting a future vision for developing it and improving the performance of its employees, as this contributes to achieving more effectiveness of the police force in Kuwait, and for more citizens participation in achieving security in Kuwait and combating crime.

The current study aimed to achieve the following aims:

- 1- Clarifying the concept of community policing in general, in terms of definition, goals, importance, tasks or specializations...
- 2- Shedding light on the reality of community policing in Kuwait, in terms of origins, objectives, specializations, departments, work teams, obstacles, and proposals to overcome these obstacles.
- 3- Presenting a future vision for developing community policing in Kuwait.

At the end of the study, a future vision for the development of community policing in Kuwait was presented, in light of the theoretical framework that was presented and in light of the results of the field study that was applied to a non random sample of 25 employees in the departments and branches of the Kuwaiti Community Police Department.

Key Words: Community Policing: Definition, Objectives, Importance and Principles.

مقدمة :

الشرطة Police هيئة مدنية نظامية غير عسكرية ، تهدف إلى إنفاذ القوانين التي تسنها الحكومة، وتحقيق الأمن والنظام في المجتمع، وإشاعة الشعور بالأمن والأمان في نفوس الناس.

والشرطة قديماً كان هدفها حفظ الأمن والنظام في الدولة، ثم أضيفت لها وظائف أخرى مثل: ضبط المكايل والموازن والمقاييس، ومراقبة الأسواق، ثم بدأت الشرطة تلعب دوراً وقائياً تمثل في وقاية الناس من الاستغلال والمجاعة والطاعون، وتشبه هذه الاختصاصات ما كان للمحتسب في المجتمع الإسلامي في عصوره الزاهرة (مدحت أبو النصر : 2014 ، 200).

وفي الوقت الحاضر، لم تعد الشرطة مكتفية بأنشطتها التقليدية في المحافظة على الأمن والنظام والتعامل مع الخارجين على القانون ، بل أصبحت للشرطة وظائف أخرى غير الوظيفة الأمنية هي : الوظيفة الإدارية والوظيفة التشريعية والوظيفة الاجتماعية. ولم تعرف الوظيفة الاجتماعية Social Function للشرطة إلا منذ وقت قريب، فأصبحت تقدم خدمات اجتماعية لفئات عديدة في المجتمع، مثل:

الشباب والمرأة والمعاقين والمسنين والتلاميذ والأحداث... والقيام بمهام عديدة ، مثل : تقديم الارشاد الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والتوعية والتثقيف للمواطنين والمساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تسبب خلل أمني... كذلك اتسع نطاق اختصاص الشرطة ليشمل كثيراً من الميادين التربوية والسياحية والإعلامية والاقتصادية، وهي ميادين لم تكن مألوفة للشرطة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وهكذا تشعبت أعمال الشرطة في الوقت الحاضر لدرجة كبيرة، بحيث أضحت تمس أموراً كثيرة تتعلق بالحياة اليومية للمواطنين، ولعل تطور النسق الشرطي وتعدد وظائفه يرجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

1. تطور المجتمعات، فكلما زادت المجتمعات تطوراً زادت مشكلاته وتحدياته، وتشعبت بالتالي الأعباء الملقاة على عاتق رجال الشرطة.
2. رغبة أجهزة الشرطة في توطيد علاقتها مع الجمهور، وتحسين صورة رجل الشرطة، وتحقيق شعار (الشرطة في خدمة المجتمع أو الشرطة في خدمة الشعب أو الشعب والشرطة معا).
3. إدراك أجهزة الشرطة لأهمية تعاون الجمهور في منع الجريمة ومكافحتها، وعلاج الآثار المترتبة عليها، وتحقيق الاستقرار الأمني في المجتمع.
4. ظهور أفكار الدفاع الاجتماعي Social Defense ، والإيمان المتزايد بأن مكافحة الجريمة أو الوقاية منها لا يجوز أن يقتصر على إعمال أحكام القانون الجنائي والقيام بالإجراءات والتدابير التقليدية للشرطة فقط، وإنما ينبغي أن تمتد إلى ميادين أخرى ثقافية تربوية واقتصادية واجتماعية وصحية، وذلك بعد أن ثبت أن الجريمة هي وليدة عوامل مختلفة تتصل بالإنسان وبالمجتمع الذي نعيش فيه (مدحت أبو النصر : 1999 ، 150).

وبكلمات أخرى فلم يعد العمل الشرطي مقصوراً على الواجبات التقليدية المعروفة على مدى العصور ، بل فرض عليه أن يتعداها ليتبنى نظاماً أوسع بكثير مما كان

علية الحال فى السابق ، وذلك نتيجة للتغيرات المتسارعة والجذرية التي حدثت فى المجتمعات المعاصرة ، ونظرا لارتفاع معدلات الانحراف والجريمة ، ونتيجة لظهور جرائم مستحدثة (مثل : الإرهاب والجرائم الإلكترونية والجرائم عن بعد والسطو الإلكتروني والتتمر الإلكتروني والتحرش الإلكتروني والتزوير وتجارة الأعضاء البشرية والهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات ...).

تلك الجرائم التي أصبحت تتسم بطابع التعقيد والخطورة والتنظيم الواضح والاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بشكل خطير (انظر : جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 35).

ولهذا كان طبيعيا ازاء كل ما سبق البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة التطور المتلاحق للجريمة كما ونوعا ، الأمر الذى استلزم تطورا فى المفهوم التقليدى لوظائف الشرطة للوقوف على الوسائل الكفيلة لمواجهه كل هذه التغيرات ، ومن هذه الوسائل تطبيق فكرة الشرطة المجتمعية *Community Policing*.

ولقد أكدت الدراسات الأمنية الحديثة أن أهمية الشرطة المجتمعية قد ازدادت بعد إدراك أهمية العلاقة العضوية المتبادلة بين الشرطة والشعب. فالشرطة فى خدمة الشعب ، والشعب لابد أن يكون لديه دور ايجابي فى مكافحة الجريمة سواء علي مستوى الوقاية أو العلاج. بمعنى أن الشعب لا يجب أن يكون دوره سلبي فى مكافحة الجريمة ، وذلك من خلال الإبلاغ عن الجريمة فقط أو من خلال الإدلاء فقط بالمعلومات أو الخوف من حتي القيام بذلك (جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 35).

وتعد الشرطة المجتمعية بحق نقلة نوعية فى مفهوم العمل الشرطي ، حيث أن التعاون بين الشرطة والشعب أمر يفرض نفسه لحسن استتباب الأمن والحفاظ على أمن المواطن والوطن ، والشرطة يجب عليها من هذا المنطلق أن تسعى إلى خلق علاقة ايجابية مع المواطنين لتحقيق الأهداف الأمنية.

ومن هنا كان الهدف الرئيسى للشرطة المجتمعية هو تدعيم العلاقات الايجابية بين الشرطة والشعب ، بما يساهم ذلك فى الوقاية من الجريمة أو التقليل من معدلاتها بأساليب غير تقليدية. ومن هذه الأساليب غير التقليدية هو تشجيع الشعب علي

المشاركة المجتمعية في المحافظة علي الأمن ومكافحة الجريمة بمزيد من التعاون مع جهاز الشرطة (محمد إبراهيم : 2001 ، 13).

والشرطة المجتمعية تعمل علي تأكيد احترام حقوق الإنسان ، والمساءلة ، والحاجة إلى عمليات شرطة فاعلة بالتشارك مع المجتمعات المحلية بما فيها من سكان ومنظمات ، وتحاول أيضا المشاركة في حل بعض مشكلات الأسرة والمجتمع حتي لا تتحول إلي قضايا في المحاكم وبالتالي زيادة الأعباء علي جهاز العدالة في الدولة ، وقبل كل ذلك حتي لا تزداد العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الأسرة الواحدة وبين الأقارب وبين الجيران وبين الناس بصفة عامة نظرا لوصول مشكلاتهم إلي المحاكم. ولما كانت مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار ليست مسؤولية الشرطة وحدها بل أصبحت مسؤولية تشارك فيها الأجهزة الرسمية والأهلية كافة، اضافة إلى المواطنين فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة ابتكار أساليب جديدة للعمل الشرطي تتفق مع المفهوم السابق للأمن (جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 36).

وبالرجوع إلى الأدبيات المرتبطة بموضوع الوظيفة الاجتماعية للشرطة يمكن عرض التالي : يقول Larry Hoover (1992 ، 5-11) أن على جهاز الشرطة أن يلعب أدواراً اجتماعية في المجتمع، فعليه أن يشارك في إدارة الجيرة ، ويساهم في تقديم الخدمات العامة، وأن يوفر الإرشاد الاجتماعي...

ويشير كل من B. Bucqueroux & R. Trojanowicz (1990 ، 21-22) إلي أدوار اجتماعية أخرى للشرطة هي: مساعدة الأسرة على التغلب على بعض مشكلاتها - مساعدة الشباب على كيفية شغل أوقات فراغهم بشكل نافع ومفيد - مساعدة الأطفال من خلال توعيتهم وتنظيم بعض البرامج الترويحية والرياضية لهم - مساعدة الناس بلا مأوى أو مسكن - تنظيم حملات تنظيف الجيرة - تقليل التوترات بين الجماعات العرقية - مساعدة السائحين - مساعدة المسنين - نشر المعلومات عن الإيدز.

ويقول كل من R. Stephen & M. Moore (1991 ، 28) أن أجهزة الشرطة يجب أن تتحول من تركيزها فقط على الأدوار التقليدية إلى أدوارها الجديدة وذلك

حتى تساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المحلية التي تعمل بها.

ويؤكد Dnnis Kenny (1992 ، 220) أن أجهزة الشرطة حتى تستطيع أن تتجح في تحقيق ذلك، لابد أن تتصت للمواطنين، وتتعرف على وجهات نظرهم، وتساهم في حل المشكلات وخاصة التي لها تأثير مباشر بحالة الأمن في المجتمع. ومن أبرز الدول التي طبقت فكرة الشرطة المجتمعية : مصر والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والأردن... ففي الكويت علي سبيل المثال قامت وزارة الداخلية في العام 2008 بتأسيس إدارة جديدة تسمى إدارة الشرطة المجتمعية تابعة لمديرية شؤون الأمن العام ضمن هيكلها الجديد (قرار وزاري رقم 2411).

وحدد هذا القرار الوزاري أهداف الشرطة المجتمعية في الكويت في الآتي:

- 1-التعامل مع قضايا العنف الاسري التي لا تحتاج فتح بلاغات رسمية ومعالجتها بطريقة ودية تعزز من فرص التسامح بين الاطراف المتنازعة، والتعامل مع قضايا الهروب او التغييب عن منزل الاسرة واتخاذ الاجراءات الوقائية والعلاجية.
- 2-التعامل مع قضايا العنف المدرسي ومتابعة الحالات الأكثر عرضة للجنوح والانحراف واتخاذ الاجراءات الوقائية والعلاجية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- 3-التدخل المبكر لحل الخلافات والمشاجرات البسيطة التي تحدث بين الجيران والعمل على احتوائها وازالة مسبباتها حال وقوعها ومنع تفاقمها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 4-تقديم الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة، خاصة من النساء والاطفال وكبار السن في مختلف القضايا والحوادث التي تتطلب ذلك والعمل على حمايتهم من الاساءة والتسلط وتنظيم الرعاية اللاحقة لهم.
- 5-المشاركة في حماية الكيانات الأسرية والتعرف على الجرائم التي تقع في محيطها ولا تبلغ مراكز الشرطة بها، واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاهها

والمساهمة في وقاية المجتمع من الآثار السلبية للمشكلات الاسرية والاجتماعية وانعكاسها على أمنه.

6- تنمية الوعي بدور الأسرة في مجالات الوقاية من الجريمة وتعميق اوجه التعاون والتنسيق بين الشرطة والمؤسسات الاجتماعية وتنمية وتعميق قنوات الاتصال بين الشرطة والمجتمع تفعيلًا للدور الاجتماعي للشرطة.

مشكلة الدراسة :

الدراسة الحالية تهتم برصد واقع الشرطة المجتمعية في الكويت بهدف تقديم رؤية مستقبلية لتطويرها وتحسين أداء العاملين بها ، بما يساهم هذا في تحقيق مزيد من الفاعلية لجهاز الشرطة في الكويت ، ولمزيد من المشاركة الشعبية في تحقيق الأمن في الكويت ومكافحة الجريمة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلي تحقيق الأهداف التالية :

4- توضيح مفهوم الشرطة المجتمعية بصفة عامة ، من حيث التعريف والأهداف والأهمية والمهام أو الاختصاصات...

5- إلقاء الضوء علي واقع الشرطة المجتمعية في الكويت ، من حيث النشأة والأهداف والاختصاصات والأقسام وفريق العمل والمعوقات ومقترحات التغلب علي هذه المعوقات...

6- تقديم رؤية مستقبلية لتطوير الشرطة المجتمعية في الكويت.

البحوث والدراسات السابقة :

قام الباحث بالرجوع إلي أكثر من مصدر في إدارة الشرطة المجتمعية بالكويت وإلي بعض مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بصفة عامة وموقع دار المنظومة وبنك المعرفة المصري وبنك المعلومات العربي (Ask Zad) لمعرفة هل هناك دراسة سابقة ميدانية أجريت عن الشرطة المجتمعية في الكويت ... فتوصل إلي أن الدراسة الحالية هي أول دراسة في هذا الموضوع في الكويت ، ولكنها ليست الأولى علي مستوي الدول العربية الخليجية وخاصة السعودية والإمارات.

ومن البحوث والدراسات السابقة حول موضوع الشرطة المجتمعية ، نذكر منها
بإيجاز التالي :

- 1-دراسة J. Brown (1979) : الشرطة المجتمعية بين الماضي والحاضر.
- 2-دراسة محمد نيازي حتاتة (1982) : الدور الاجتماعي والإنساني للشرطة في مفهومها الحديث.
- 3-دراسة محمد نيازي حتاتة (1993) : علاقة الشرطة بالجمهور وأثرها على الأمن العام.
- 4-دراسة أحمد عبد العزيز النجار (1994) : استراتيجيات الفاعلية الاجتماعية للمؤسسة الشرطية.
- 5-دراسة محمد فاروق عبد الحميد (1995) : قواعد العمل الشرطي لتنمية وعي ومشاركة الجماهير في عمليات الشرطة الوقائية.
- 6-دراسة مدحت أبو النصر (2000) : الوظيفة الاجتماعية للنسق الشرطي ، دراسة حالة شرطة دبي مع توضيح إسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية.
- 1-دراسة محمد أحمد عبد الرحمن (2001) : النماذج العربية للشرطة المجتمعية.
- 2-دراسة عباس أبو شامة (2001) : شرطة المجتمع : النشأة والمفهوم والأهداف والمهام.
- 3-دراسة محمد الأمين البشري (2003) : الشرطة المجتمعية ، مفهومها وتطبيقاتها.
- 4-دراسة Karen M. Hess & Linda S. Miller (2005) : الشرطة المجتمعية ، شراكة تعاونية في حل المشكلات.
- 5-دراسة خالد سعيد (2005) : الشرطة المجتمعية نحو استراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني.
- 6-دراسة زياد بن محمد اللعيد (2008) : بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني : دراسة ميدانية على الضباط بشرطة منطقة الرياض وجمهور مدينة الرياض.

- 7-دراسة أحمد بن علي البشري (2009) : نماذج الشرطة المجتمعية : نحو بناء أنموذج تطبيقي في المملكة العربية السعودية.
- 8-دراسة عناد عدس (2009) : المفاهيم المعاصرة للشرطة المجتمعية.
- 9-دراسة مجدي أحمد فؤاد (2009) : تجربة الشرطة المجتمعية في الوطن العربي.
- 10- دراسة جمال شحاته وأميرة عبد العزيز (2011) : الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي.
- 11- دراسة عصام حسني حسن (2016) : دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة : دراسة مقارنة بين وجهة نظر رجال الشرطة والمواطنين في الضفة الغربية بدولة فلسطين.
- 12- دراسة Melinda Holmes وآخرون (2017) : دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف العنيف وحماية الحقوق وأهمية الشراكات بين المجتمع المدني والقطاع الأمني.
- تعقيب علي البحوث والدراسات السابقة :**
- أكدت هذه البحوث والدراسات على أهمية : تدعيم وتفعيل علاقة الشرطة بالمجتمع ؛ وقيام أجهزة الشرطة بتقديم خدمات اجتماعية للجمهور (سواء الداخلي أو الخارجي) ؛ وتدعيم الوظيفة الاجتماعية لجهاز الشرطة لما لها من فوائد عديدة تعود علي كل من الشرطة والمجتمع ؛ ووجود إدارة للشرطة المجتمعية في جهاز الشرطة لما له من فوائد عديدة في تطبيق شعار الشرطة (الشرطة في خدمة الشعب) وفي مكافحة الجريمة بالتعاون المشترك بين الشرطة والمجتمع.
- أيضا أوضحت بعض هذه البحوث والدراسات أن مكافحة الجريمة والتطرف العنيف والإرهاب لن تتم بشكل فعال من خلال الحل الأمني فقط لأنه لن يستطيع وحده حل هذه المشكلات ، وأن النسق الشرطي في حاجة ملحة للتعاون مع كل الأطراف المعنية وخاصة منظمات المجتمع المدني (وعلي رأسها الجمعيات الأهلية) وسكان المجتمعات المحلية.

كذلك استفاد الباحث من كل هذه البحوث والدراسات السابقة في كل جوانب الدراسة الحالية سواء في اطارها النظري أو المنهجي أو الميداني.

الاختلاف الوحيد بين الدراسة الحالية والبحوث والدراسات السابقة هو اهتمام وتركيز الدراسة الحالية علي تجربة دولة الكويت في الشرطة المجتمعية.

تساؤلات الدراسة :

- 1- ما أهداف الشرطة المجتمعية في الكويت ؟
- 2- ما اختصاصات الشرطة المجتمعية في الكويت ؟
- 3- ما أقسام الشرطة المجتمعية في الكويت ؟
- 4- ما هو فريق العمل في الشرطة المجتمعية بالكويت ؟
- 5- ما المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية في الكويت ؟
- 6- ما مقترحات التغلب علي المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية بالكويت ؟

الاطار النظري للدراسة :

- 1- النظرية العلمية الموجهة للدراسة
- 2- النموذج العلمي الموجه للدراسة
- 3- المفاهيم الرئيسية للدراسة.

النظرية العلمية الموجهة للدراسة :

تعتبر نظرية الأنساق الاجتماعية أكثر النظريات السوسولوجية قرباً للدراسة. حيث يفضل علماء علم الاجتماع استخدام مصطلح النسق الشرطي بدلاً من لفظ الشرطة أو جهاز الشرطة أو مؤسسة الشرطة أو البوليس أو الداخلية، وذلك لتأكيد التكامل الوظيفي والتساند البنائي بين الشرطة كنسق والأنساق المجتمعية الأخرى في المجتمع (مثل : النسق العائلي، النسق التعليمي، النسق الاقتصادي، النسق الصحي، النسق الديني) والتأثيرات المتبادلة فيما بينهم.

وتدور فكرة نظرية الأنساق الاجتماعية حول النظر لأي شيء على أنه نسق متكامل فالمجتمع نسق والمؤسسات القائه به أنساق فرعية تتكامل مع بعضها للحفاظ على

توازن المجتمع واستمرار بقائه . وتستند هذه النظرية إلى مجموعة من الأساسيات ،
نذكرها كالتالي :

- 1- النسق يتألف من عدد من الأجزاء المرتبطة .
 - 2- بكل نسق احتياجاته الأساسية التي لا بد من الوفاء بها حتى لا يتغير أو يفنى.
 - 3- لا بد للنسق أن يكون في حالة توازن لذا من تلبية احتياجاته .
 - 4- يمكن إشباع احتياجات النسق بواسطة عدة متغيرات أو بدائل .
 - 5- وحدة التحليل هي الأنشطة التي تتم داخل النسق .
- وتري هذه النظرية أن إحداث التغيير في النسق أو في البيئة المحيطة بالنسق يتطلب تحسين مكونات أو عناصر النسق وزيادة تفاعل النسق مع البيئة المحيطة والعكس صحيح (انظر : محمد عاطف غيث وآخرون : 1979 ؛ 446-447 ؛ أحمد ذكي بدوي : 1993 ؛ محمد قاسم القريوتي : 2008 ، 123-125) .

النموذج العلمي الموجه للدراسة :

من أقرب النماذج العلمية التي توجه الدراسة الحالية نموذج الجسر Bridge Model. ويمثل الجسر من منظور اجتماعي وسيلة اتصال وتفاهم قائمة على التنسيق والتعاون سواء بين الأفراد أو بين المنظمات الذين تجمعهم مصالح وأهداف مشتركة. وتدور فكرة نموذج الجسر حول :

- 1- جهل أو عدم معرفة الناس بالموارد والخدمات والمؤسسات والجمعيات التي يمكن الاستفادة منها في إشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم.
- 2- قلة معرفة المؤسسات والجمعيات باحتياجات ومشكلات الناس وبالمناطق الأكثر احتياجاً. وقلة المعرفة هذه قد ترجع إلى عدة أسباب منها : عدم قيام الأشخاص المهنيين ومنهم رجال الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين بزيارات ميدانية - إلا في القليل النادر - للتعرف علي الناس والمؤسسات والجمعيات والمناطق ودراسة احتياجاتهم ومشكلاتهم على الطبيعة.

3- وبالتالي كان لا بد من قيام المؤسسات والجمعيات من التواصل مع الناس وزيارتهم في أماكن معيشتهم للتعرف عليهم عن قرب ودراسة احتياجاتهم

ومشكلاتهم والتعاون معهم في اشباع هذه الاحتياجات وحل هذه المشكلات من خلال عملية مساعدة تشاركية (انظر : مدحت أبو النصر : 2019 ، 12-122).

ومن هذا المنطلق ابتكرت المؤسسات الشرطية مفهوم الشرطة المجتمعية كجسر يربط بين جهاز الشرطة من ناحية والناس أو الشعب أو منظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى ، لتكون حلقة وصل في اتجاهين بين هذين الطرفين أو بين هذين الشريكين في تحقيق الأمن والأمان في المجتمع.

مفاهيم الدراسة :

• **مفهوم الرؤية المستقبلية:**

تشير الرؤية المستقبلية :

- 1- الرؤية المستقبلية : هي السيناريو الإيجابي لمستقبل مرغوب.
- 2- الرؤية المستقبلية : هي طريقة أكثر تحديدا لتعني المستقبل المرغوب الذي يمكن أيضا إدراكه كمستقبل ممكن.
- 3- الرؤية المستقبلية : هي مجموعة من النوايا العريضة والشاملة وتفكر جميعها في المستقبل .
- 4- الرؤية المستقبلية : هي فكرة تقوم على التوقع الخاص بالمستقبل وآليات الاستعداد له مع وضع إطار عمل قابل للتطبيق يتناسب مع ما تم توقعه لهذا المستقبل.
- 5- الرؤية المستقبلية : هي مجموعة من التصورات والاستراتيجيات المستقبلية المقترحة والقابلة للتنفيذ لتطوير الواقع (انظر : أحمد شفيق : 2000 ، 167 ؛ مدحت أبو النصر : 2016 ؛ 200) .

• **مفهوم الشرطة المجتمعية :**

هناك تعريفات عديدة لمفهوم الشرطة المجتمعية ، منها : (انظر : مدحت أبو النصر : 2014 ، 120 ؛ خالد سعيد : 2005 ، 11 ؛ جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 29-23 ؛ R. Trojanowicz : 1996 ؛ 12 ؛ R. Trojanowicz & B. Bucqueroux : 1998 ، 13) :

1-الشرطة المجتمعية : ممارسة العمل الشرطي بمنظور وابعاد اجتماعية باستخدام اساليب من شأنها تحقيق الأهداف الامنية والاجتماعية المتمثلة في حفظ الأمن والنظام ومنع الجريمة والحد منها والحفاظ على الكيان الاجتماعي بجميع عناصره وذلك من خلال المشاركة الفعالة بين الشرطة وأفراد المجتمع.

2-الشرطة المجتمعية : هي فلسفة واستراتيجية تنظيمية تدفع إلي مشاركة جديدة وجديرة بين أعضاء المجتمع والشرطة.

3-الشرطة المجتمعية : هي مشاركة المجتمع للشرطة في مكافحة الجريمة بكافة صورها والوقاية منها وفي شعور المواطنين بالأمن ، وفي حل المشكلات الاجتماعية التي يمكن أن تسبب خلل أمني.

4-الشرطة المجتمعية : هي استراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني.

5-الشرطة المجتمعية : هي عمل الشرطة في شراكة مع المجتمع ; ومشاركة المجتمع في العمل الشرطي الخاص به ، وعمل الأثنين معاً لحشد الموارد لحل المشكلات التي تؤثر على أمن الشعب على المدى الطويل، بدلا من عمل الشرطة لوحدها من خلال الاستجابة للحوادث على المدى القصير عند حدوثها.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الشرطة المجتمعية بأنها مفهوم حديث للعمل الشرطي قائم علي تحقيق الأهداف الأمنية من خلال التعاون والشراكة بين الشرطة والشعب أو المجتمع.

مرادفات لمفهوم الشرطة المجتمعية :

ظهرت عدة مرادفات أو مفاهيم مكافئة لمفهوم الشرطة المجتمعية وكلها توضح معني هذا المفهوم أو تشرح فلسفته أو توضح جانب من جوانب هذا المفهوم. ولقد حصر الباحث هذه المرادفات من خلال الأدبيات المرتبطة فوجد أنها : شرطة المجتمع أو الشرطة الديمقراطية أو الشرطة التعاونية أو الشرطة الوقائية أو الأداء المجتمعي للشرطة أو العمل الشرطي مع المجتمع أو الأمن الشعبي أو الشرطة الشعبية أو الأداء اللامركزي للعمل الشرطي (انظر : أحمد عبد العزيز : 1994 ، 5 ، محمد

علي : 2009 ، 4 ؛ عباس أبو شامه : 2001 ، 10 ؛ SEESAC : 2007 ،
8 ؛ ICAN : 2017 ، 10 .)

أهداف ومهام الشرطة المجتمعية تتمثل فى الآتي :

- 1-تدعيم الثقة المتبادلة بين الشرطة والشعب.
- 2-تقديم بعض الخدمات الاجتماعية والإنسانية للجمهور والمساهمة في حل بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع ، بما يساهم في تحسين نوعية الحياة في المجتمع.
- 3-التعاون مع منظمات المجتمع المدني وخاصة قطاع الجمعيات الأهلية ، وتفعيل دورها في مكافحة الجريمة وفي الارشاد والتوعية والتثقيف في هذا الشأن.
- 4-تشجيع سكان المجتمع علي المشاركة في تحقيق الأمن في المناطق التي يقطنون بها ، وذلك من خلال أمور عديدة منها : الحرص علي تأمين السيارات والمساكن والمرافق والمشاركة فى الحراسات والدوريات الليلية وتأسيس جمعيات أهلية لمنع الجريمة... .
- 5-الاستفادة من أفكار ومقترحات الجمهور في تطوير العمل الشرطى وفي مكافحة الجريمة.
- 6-التشاور الدائم مع أفراد ومنظمات المجتمع ، بما يساهم في كسب ثقتهم الذى بدوره يضمن تعاونهم مع جهاز الشرطة في توفير المعلومات التي لديهم والتي يمكن أن تساهم في منع وقوع الجريمة وفي الابلاغ عنها وعن الجناة... أيضا هذا التشاور سيكون قناة جيدة لتوصيل المعلومات التي يريد جهاز الشرطة توصيلها لأفراد ومنظمات المجتمع. من هذه المعلومات علي سبيل المثال : الارشادات الأمنية والقوانين الجديدة المتعلقة بالأمن ومكافحة الجريمة... .
- 7-تقديم الدعم المطلوب لضحايا الجريمة ولأسرهم ، سواء كان هذا الدعم نفسي أو اجتماعي أو قانوني أو مادي.

8- اقتراح حلول اجتماعية مبتكرة للمشكلات الأمنية ، في ضوء فشل المعالجات الأمنية التقليدية في بعض الأحيان عن مكافحة الجريمة في المجتمع ، وعن التعامل الفعال مع الجرائم المستحدثة.

9- اجراء البحوث والدراسات التي توضح دور العوامل الاجتماعية والبيئية في ظهور الانحراف وفي حدوث الجريمة في المجتمع ، واقتراح الحلول لكيفية التعامل الفعال مع هذه العوامل (انظر : جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 35-40 ؛ حمدي شعبان : 2009 ؛ ممدوح عبد الحميد : 2001).

دور الشرطة في المجالات الاجتماعية :

حدد المؤتمر العربي الخامس لقادة الشرطة والأمن والذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية (9 - 13 إبريل عام 1977) دور الشرطة في المجالات الاجتماعية كالتالي:

- 1- الاهتمام اللازم بعمليات إصلاح وتأهيل المسجونين داخل السجون.
- 2- عدم إغفال الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسرههم.
- 3- توعية المواطنين بكافة وسائل الإعلام بحيل المجرمين وكيفية الوقاية من الجريمة وأحكام القانون.
- 4- التعاون مع الهيئات والمنظمات والجامعات التي ترعى الشباب لمراقبة مصادر انحراف الشباب للقضاء عليها.
- 5- ممارسة دور إيجابي في تنظيم الهجرة الداخلية والخارجية والسيطرة عليها للحيلولة دون انتشار الجريمة.
- 6- حسم النزاعات والخصومات والاهتمام بها بالقدر الذي يرضي الخصوم.
- 7- وجوب مشاركة الشرطة في التخطيط السكاني والاجتماعي.
- 8- رقابة الإنتاج الفني والأدبي إلى جانب الأجهزة الأخرى.
- 9- القيام بدور المعاونة الاجتماعية والإنسانية للمواطنين وأن تكون مصدراً للمعلومات التي يحتاجونها.

10- إدخال العنصر النسائي في أجهزة الشرطة بالقدر الذي تسمح به الظروف الاجتماعية والحضارية بكل دولة، وأن يوكل إليها الخدمات الاجتماعية وأداء المهام التي تتفق وطبيعة المرأة.

أهمية الشرطة المجتمعية :

لقد ازداد الوعي بأهمية الشرطة المجتمعية بشكل متزايد كأفضل مؤسسة فلسفية للشرطة الديمقراطية. كما أنها منهج للشرطة قادر على حل النزاعات وتوفير الأمن والأمان في أي مجتمع. والمهم الأخذ بعين الاعتبار أن الشرطة المجتمعية ليست فعل مؤقت أو وقتي حسب الحاجة أو فعل مذهري ، بل هي عبارة عن منهج استراتيجي طويل المدى ، لذلك فنحن نحتاج إلي تطبيق الشرطة المجتمعية بطريقة مستدامة ومنظمة.

ويمكن تحديد بعض النقاط التالية التي توضح أهمية الشرطة المجتمعية :

- 1- من خلال برامج الشرطة المجتمعية يمكن الحصول علي بعض المتطوعين الذين يمكن أن يكملوا النقص في القوة البشرية في جهاز الشرطة ، عن طريق اشراكهم في المهام والواجبات الأمنية البسيطة.
- 2- تطبيق فكرة الشرطة المجتمعية من خلال اشراك الشعب في الأمور الأمنية هو نوعا من التطبيق للديمقراطية القائمة علي مشاركة المواطنين في مختلف جوانب حياتهم.
- 3- الشرطة المجتمعية تساهم في تحقيق الدعم الجماهيري لرجال الشرطة مما يساعدهم في القيام بوظائفهم وخاصة الوظيفة الاجتماعية على أفضل وجه.
- 4- الجماهير هم أكثر قدرة على التصدي للجرائم والسلوك المنحرف لأنهم أعلم بما يدور في مجتمعاتهم.
- 5- خلق علاقة طيبة مع أفراد المجتمع يسهل في وضع الخطط لتطوير العمل الأمني المشترك للقضاء على الجريمة والخوف منها وتخفيضها.
- 10- تطبيق نظام الشرطة المجتمعية يساهم في خفض التكلفة المالية الضخمة التي تتحملها الدولة في تحقيق الأمن بواسطة الفكر الشرطي

التقليدي (انظر : جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 41-42 ؛
حمدي شعبان : 2009 ؛ ممدوح عبد الحميد : 2001 ، 6-7).

مبادئ الشرطة المجتمعية :

يوجد بعض الكتابات التي حاولت تحديد بعض مبادئ الشرطة المجتمعية ، من هذه
المبادئ علي سبيل المثال :

- 1- الشرطة المجتمعية جزءاً من المجتمع وليست منفصلة عنه.
- 2- تعمل بشكل مشترك مع الشعب والأجهزة والمنظمات الأخرى.
- 3- تشكيل العمل الشرطي ليتوافق مع حاجات ومشكلات المجتمع.
- 4- قابلة وعرضة للمحاسبة عن خدماتها وأداءها من قبل الشعب.
- 5- لا بد من أن توفر خدمات ذات جودة عالية.
- 6- هي خدمة وليست قوة.
- 7- هي نظام مفتوح يسهل الوصول إليها والتعرف عليها والتواصل معها.
- 8- تقدم خدمات استشارية للمجتمع.
- 9- تقدم خدمات وقائية وعلاجية للمجتمع (SEESAC : 2007 ، 4).

بينما حددت هدى بدران (2009 ، 5-7) أربعة مبادئ أساسية تستند إليها الشرطة
المجتمعية هي:

- 1- علاقة ثقة بين الشرطة والمواطن .
- 2- شراكة بين الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى.
- 3- منهاج تعاون لحل المشكلات.
- 4- تعزيز الإجراءات الوقائية.

الثقة بين الشرطة والمواطن:

هناك من الشواهد ما يؤكد وجود علاقة بين فعالية دور الشرطة وشعور المواطنين
بتواجد رجل البوليس بصورة ظاهرة في مناطقهم بشكل يجعله يسرع لخدمتهم اذا لزم

الامر كما يؤدي تواجد لفته معقولة فى خدمة نفس المنطقة الى ادراكه بمشكلات المجتمع الذى يعمل به وبمتطلباته وبسكانه.

ويتطلب التقارب بين مؤسسة الشرطة والمواطنين تنظيمًا خاصًا للمؤسسة مثل إعادة انتشار أفراد الشرطة فى المنطقة أو استقراهم ولمدة طويلة فى مكان عملهم أو الاكثار من أفراد الشرطة المترجلين ولا مركزية اتخاذ القرارات ويتطلب ذلك على وجه الخصوص اعطاء دور ومسئولية أكبر للشرطى الموجود فى الشارع تمكنه من التحرك بسرعه وبسهولة لكى يفض مشاجرة أو يتصدى لعمل إجرامي او ليواجه موقفا معينا أو يتابع مشكلة معينة داخل حدود منطقته.

وهناك فوائد كثيرة لتفاعل رجل الشرطة مع المواطنين وانشاء علاقة تعاون متبادلة معهم. فتواجد رجل الشرطة الظاهر على قرب من المواطنين يشعرهم بالأمن والثقة فى الاجهزة المختصة وفى رجل الامن ، وهذا بدوره يؤدي على المدى البعيد إلي نقص في عدد الجرائم وكفاءه دور الشرطة وتحقيق الأمن المطلوب.

الشراكة بين مؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى :

يشير هذا المبدأ إلى قدره مؤسسة الشرطة على إنشاء علاقه شركة حقيقه بينها وبين مؤسسات المجتمع الأخرى وخاصة التي لها علاقة بمفهوم الأمن العام. وهذه الشراكة لها أهمية خاصه فى ضوء تعدد وتشابك وتعدد العوامل المؤدية إلي حدوث الجرائم. وهذا يتطلب التصدى لهذه العوامل بالدراسة والتشخيص والمواجهة باستخدام استراتيجيات مستندة إلى مهن متعددة ، منها بالطبع : مهنة المحاماة ومهنة الطب وخاصة الطب الشرعي والطب النفسى ومهنة الخدمة الاجتماعية ومهنة الهندسة ... ومن المعروف أن مؤسسة الشرطة لا تملك كل هذه الوسائل والموارد التي تمكنها من القيام بذلك لذا من المفيد أن تلجأ مؤسسة الشرطة إلى مختلف مؤسسات المجتمع الأخرى والى المواطنين والى المتخصصين من المهن المختلفة سواء فى القطاع الحكومى أو الأهلى أو القطاع الخاص للاستفادة من معارفهم وخبراتهم ومواردهم المتنوعة...

ومن أمثلة الأشخاص المهنيين الذين تحتاج إليها مؤسسة الشرطة : رجال القانون والأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين والباحثين الاجتماعيين والمهندسين والمعلمين وموظفي المجالس المحلية...

ويجب وضع آليات لتبادل المعلومات بين مؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى لتقليل العزلة للمؤسسة الشرطة وتقليل الخوف منها. أيضا مطلوب تحقيق التنسيق والتعاون بين مؤسسة الشرطة ومؤسسات المجتمع الأخرى بشكل دائم وليس مؤقت ، وأن يكون قائم علي الاعتماد والاحترام المتبادل.

منهجه الحلول للمشكلات:

تتطلب المنهجية العلمية للمشكلات تحليل الحوادث والجرائم التي وقعت للوصول إلى تشخيص علمي سليم ودقيق للحالة الأمنية في المجتمع الذي وقعت به هذه الحوادث والجرائم. وتتضمن هذه المنهجية جمع البيانات والمعلومات عن الوقائع والمشكلات المختلفة تحليلا دقيقا لمعرفة العوامل المؤدية وكيف تفاعلت معا وأدت إلي حدوث هذه المشكلات ، ثم القيام بالتشخيص السليم والمناسب ، ثم اقتراح الحلول السليمة والمناسبة ، ثم التنفيذ بالشكل السليم والمناسب.

وتعتمد منهجية الحلول للمشكلات في ثقافة الشرطة المجتمعية عادة على مشاركة منظمات المجتمع المدني وعلي رأسها الجمعيات الأهلية في تحديد وتشخيص المشكلات وفي المشاركة في اقتراح الحلول وتنفيذها وتقييم النتائج التي تحققت. ويؤدي تطبيق هذه المنهجية إلى تحقيق هدفين في وقت واحد : الأول تخفيض عدد الحوادث والثاني هو استخدام موارد مؤسسة الشرطة بشكل أكثر كفاءة والتي تتحرك عادة بعد وقوع الجريمة وتتعامل مع كل حالة بشكل فردي.

وعاده ما تعرف الشرطة أن هناك مناطق معينة ومجموعات معينة من السكان يحدث فيها أو بينها الحوادث ومن أنواع معينة من الجرائم ، وهذا يستدعي تدخل قوات الشرطة. وفي غياب تحليل دقيق لهذه الحوادث للوصول إلى حلول ناجحة لها تضطر الشرطة دائما للتدخل وبشكل مستمر. ومن الواضح أن تكرار التدخل بهذا

الشكل لا يحقق نجاحا وينهك قوى وموارد الشرطة بشكل غير مرضى لهذا فان اتباع منهاج حل المشكلات يعتبر المنهاج المناسب لتجنب هذه المواقف.

ولتحقيق ذلك يتطلب قيام الشرطة بإحداث تغييرات فى اجراءاتها ، ومن أهمها تعاون الضباط والمباحث واستخدام البيانات ووضع آليات ثابتة لتبادل المعلومات بين أجهزة الأمن المختلفة والتعاون مع المواطنين ومؤسسات المجتمع الأخرى... **تقوية الاجراءات الوقائية:**

تعمل كل مؤسسات الشرطة على الحد من وقوع الحوادث والجرائم وترى أنه من المفيد منع حدوثها أو تفاديها بدلا من الانتظار والتحرك بعد وقوعها ، وهذا هو مفهوم الوقاية من الجريمة. وهذا يتطلب العمل على منع أو تقليل أو تخفيف الأسباب والعوامل المؤدية إلى الجريمة قبل حدوثها. فعلى سبيل المثال من هذه العوامل : الفقر والبطالة والمناطق العشوائية وانتشار القيم السلبية والأخلاقيات غير الحميدة...

أيضا يمكن أن تلعب الشرطة دورا هاما على المستوى الوقائى من خلال التعرف على الفرص التى تسهل ارتكاب الجريمة ومنع وجودها ويسمى ذلك بنظرية غياب الظروف المواتية أو المسهلة للجريمة ونظرية السلوك الرتيب (والتي تشير إلى أن الناس لديها نظام رتيب متكرر كل يوم فيخرجون إلى العمل في مواعيد ثابتة ويعودون إلى مساكنهم في مواعيد ثابتة ، مما يسهل للمجرمين ارتكاب جرائمهم في مواعيد مختلفة عن المواعيد السابقة).

التحديات والمعوقات التى تواجه الشرطة المجتمعية:

تواجه ممارسة الشرطة المجتمعية العديد من التحديات **Challenges** و المعوقات **Obstacles** فى كل دول العالم تقريبا وليس فقط فى الدول العربية أو فى الكويت. وهذا يتطلب من جهاز الشرطة رصد هذه المعوقات بشكل علمي وميداني سليم ، واقتراح كيفية التغلب عليها ، وتنفيذ هذه المقترحات لتحقيق مزيد من الكفاءة والفاعلية للشرطة المجتمعية (D. Baylely : 1999 ، 15).

فعلى سبيل المثال لتفعيل ممارسة الشرطة المجتمعية يتطلب ذلك اجراء تغييرات متعددة حيث لا يقتصر الأمر على إعادة النظر فى سياسات واجراءات الأجهزة

الأمنية فحسب بل يجب ان تمتد هذه التغييرات إلى أفراد المجتمع بجميع فئاته وكذلك إلى السياسات المطبقة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة حكومية أو غير حكومية حتى يمكن التحول من النظام المركزي للأداء الشرطى إلى الأداء اللامركزي للعمل الشرطى حينئذ من الممكن القول بأن هناك مشاركة وشراكة مجتمعية ايجابية من قبل أفراد المجتمع فى المجالات الأمنية بهدف حماية المجتمع من الأخطار التى يتعرض لها ومواجهه الجريمة سواء علي مستوى الوقاية منها أو العلاج لها.

ويكشف لنا الواقع العملى أن هناك كثير من المعوقات التى لا يمكن مواجهتها إلا بمزيد من التنسيق والتعاون بين إدارات الشرطة وبين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع الأخرى ، والتخطيط والتنفيذ السليم وفق خطة زمنية معينة يتم متابعتها وتقييمها وتقويمها من قبل الأجهزة المعنية... أيضا يستدعى ممارسة الشرطة المجتمعية احداث الكثير من التغييرات التى لا تقتصر على إعادة هيكله جهاز الشرطة فقط بل تمتد إلى ضرورة تطوير أو تغيير الاجراءات والسياسات الشرطية تدعيما واضحا لتطبيق تطوير الشرطة المجتمعية ولاشك فى أنه فى سبيل تطبيق هذه الفلسفة الجديدة تواجه جهاز الشرطة العديد من المعوقات من جانب هذا الجهاز أو من جانب المجتمع مما يستوجب الوقوف عليها ومواجهتها ووضع آليات للمتابعة وللتقييم وللتقويم المستمر (انظر : جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 50). وفي ضوء البحوث والدراسات السابقة يمكن رصد بعض هذه التحديات والمعوقات التى تواجه الشرطة المجتمعية ، فى التالي :

أولا : ضعف الضبط الاجتماعى فى المجتمع

تلعب البيئة الاجتماعية دورا رئيسيا فى ضبط سلوكيات الأفراد وتشكيل طباعهم فالبيئة تعكس نفسها على شخصية الفرد وتساهم بشكل كبير فى صوغ اخلاقياته وميوله النفسية والثقافية والاجتماعية كما توفر البيئة الاجتماعية قوه ردع معنوية مؤثره تحول دون اختراق النظام العام وتهديد الاستقرار الاجتماعى أو اقتحام حريه المقدرات الاجتماعية بما فيها العادات والتقاليد الموروثة.

والأصل أن مجتمعاتنا وبفعل امثالها لتعاليم الدين الحنيف تعتبر بيئة صحية لتربية أفراد ملتزمين ديننا وأدبيا ، ولكن يلاحظ فى السنوات الاخيرة أن ثمة تراخيا وضعفا

قد تسرب إلى البيئة الاجتماعية أدي إلي ظهور حالات كثيرة من اختراق للنظام العام والقيم العامة.

ولعل أسباب ذلك عائدته إلى تنامي الميول الانعزالية ذات الطابع الفردي في مجتمعاتنا وفقدان الأمل في صلاح الحال بعد أن اتسعت رقعة الفساد واخذت اشكالا متعددة في المعاملات التجارية والعلاقات الاجتماعية والأخلاق العامة... (انظر : جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : 2011 ، 51-52).

ثانيا : عزوف المواطنين عن التعاون مع جهاز الشرطة

هناك أسباب وعوامل عديدة لعزوف معظم المواطنين عن التعاون مع جهاز الشرطة ، منها :

- 1-وجود خوف لدي معظم المواطنين من رجال الشرطة.
- 2-سوء المعاملة من قبل رجل الشرطة.
- 3-الثقة المفقودة فيما بين الشعب والشرطة.
- 4-ضعف مصداقية رجال الشرطة لدي معظم المواطنين.
- 5-البعد عن المشكلات والاستدعاء من قبل رجال الشرطة.
- 6-اعتبار الشهادة والارشاد عن المجرمين والابلاغ عن الجرائم تعد من قبيل الخيانة وعدم الوفاء بأعضاء العائلة أو القبيلة أو المنطقة.
- 7-التخوف من رد فعل المجرمين في حالة الارشاد عنهم.
- 8-طول وتعدد الاجراءات الإدارية التي يتم اتخاذها مع المبلغين والشهود بأقسام الشرطة مع عدم صرفهم إلا بعد العرض على النيابة العامة.
- 9-ضعف الوعي الاجتماعي والديني نحو مسئولية المواطن تجاه أمن واستقرار مجتمعه وحمايته من الأخطار والمخاطر.

ثالثا : ضعف روح الولاء والانتماء والمواطنة

ساهمت عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية عديدة ... في ضعف روح الولاء والانتماء والمواطنة لدي كثير من المواطنين. وهذا يترتب عليه عدة أمور منها علي سبيل المثال : عزوف كثير من المواطنين في التطوع والمشاركة في أي شيء يخص

المجتمع. ومن الأسباب والعوامل التي أدت ومازالت تؤدي إلي ضعف روح الانتماء والمواطنة لدي كثير من المواطنين :

- 1- المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها المواطنين وخاصة الفقر وقلة الدخل والبطالة وارتفاع أسعار السلع والخدمات والضرائب...
- 2- ضيق مساحة الحرية والديموقراطية التي يسمح بها النظام السياسي.
- 3- انعدام الثقافات التي تركز روح الوطنية والمواطنة لدى المواطنين.
- 4- قيام بعض وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية (مثل : الصحف والمجلات والتلفزيون والمسرح ...) بتقديم مواد ثقافية هابطة وبعيده تماماً عن تزكية روح الولاء والانتماء والمواطنة.
- 5- التأثيرات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي (مثل : الفيس بوك والواتس أب والانستجرام والتوتير ...) بواسطة كثير من المواطنين وخاصة الشباب والأطفال ، والتي تساهم في إضاعة الوقت وتشتيت الانتباه والدخول في متاهة القيل والقال ... ، وذلك في حالة سوء استخدامها... (انظر : زياد بن محمد اللعيد : 2008 ، 23-26).

رابعا : عدم تدريب العاملين في الشرطة المجتمعية بالشكل الكافي

من معوقات الشرطة المجتمعية والمتعلقة بجهاز الشرطة :

- 1- عدم الاختيار السليم للعاملين في إدارة الشرطة المجتمعية.
- 2- عدم تدريب العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية.
- 3- عدم وضوح الوعي والفهم الكافي للعاملين في إدارة الشرطة بمفهوم وفلسفة وثقافة ومبادئ الشرطة المجتمعية.
- 4- تصور البعض من العاملين في الشرطة المجتمعية أنهم أصبحوا مثل موظفي الشؤون الاجتماعية أو التضامن الاجتماعي.
- 5- تخوف بعض العاملين من أن تطبيق الشرطة المجتمعية يسهل تدخل المدنيين في صلاحياتهم ويقلل منها.

خامسا : عدم قيام وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية بدورها الإيجابي في شرح

وتوضيح فكرة الشرطة المجتمعية

للأسف نادرا ما نري أو نشاهد أو نسمع أو نقرأ عن الشرطة المجتمعية في وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية. بل علي العكس نجد رسائل إعلامية مضادة. من أمثلة هذه الرسائل : تقديم النماذج السيئة لرجل الشرطة ، تصوير رجل الشرطة بصورة غير لائقة ، اظهار رجل الشرطة الذي يتبنى قيم سلبية وأخلاقيات رديئة ، اظهار فشل أو عدم قدرة رجل الشرطة في اكتشاف الجريمة ومعرفة الجاني وكيفية حدوث الجريمة والقبض علي الجاني... كل هذا الانطباع ينعكس بالسلب علي الثقة في رجل الشرطة وعلي مصداقيته وعلي التعاون معه... (انظر : Eric Pelsner : 1999 ، 23-25).

إدارة الشرطة المجتمعية في الكويت :

لما كانت مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار ليست مسؤولية الشرطة وحدها بل أصبحت مسؤولية تشارك فيها الأجهزة الرسمية والأهلية كافة، اضافة إلى المواطنين فقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة ابتكار أساليب جديدة للعمل الشرطي تتفق مع المفهوم السابق للأمن.

وفي ضوء ذلك قامت وزارة الداخلية بالكويت في عام 2008 بتأسيس إدارة جديدة تسمى إدارة الشرطة المجتمعية تابعة لمديرية شؤون الأمن العام ضمن هيكلها الجديد (قرار رقم 2411). وتتكون هذه الإدارة من أربعة أقسام ، هي :

1-قسم البحث والدعم الاجتماعي

2-قسم الزيارات والأنشطة الاجتماعية

3-قسم الدراسة والتحليل والاحصاء

4-قسم الخدمات المساندة.

كذلك لهذه الإدارة فروعاً لها في المحافظات الست بالكويت (محافظة الأحمدية ، محافظة الجهراء ، محافظة حولي ، محافظة العاصمة ، محافظة الفروانية ، محافظة مبارك الكبير).

وحددت وزارة الداخلية أهداف إدارة الشرطة المجتمعية في التالي :

1-تقليل الجرائم ودراسة أسبابها.

- 2- حل الكثير من المشكلات قبل أن تصل إلى الوضع الرسمي والذي لن يحل المشكلة إلا عن طريق القنوات القضائية.
 - 3- إصلاح ذات البين بين الخصوم سواء كانوا أسرا أو جيرانا أو قاصرين، وبالتالي حل المشكلات بينهم بعيدا عن المحاكم.
 - 4- تقديم الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة خاصة من النساء والأطفال وكبار السن في مختلف القضايا والحوادث التي تتطلب ذلك.
 - 5- العمل على حماية الفئات الضعيفة في المجتمع من الإساءة والتسلط والعنف والاستغلال...
 - 6- تنظيم الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات الإصلاحية والعقابية.
 - 7- المشاركة في حماية الكيانات الأسرية ، والتعرف على الجرائم التي تقع في محيطها ولا تبلغ مراكز الشرطة بها.
- اختصاصات إدارة الشرطة المجتمعية وفقا للقرار الوزاري فإنها تشمل:**

- 1- تنمية وتعميم مفاهيم الشرطة المجتمعية لدى العاملين في جهاز الشرطة وأفراد المجتمع المدني.
- 2- تدعيم العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة شكلا ومضمونا وتفعيل الدور الوقائي من الجريمة، وإشراك المجتمع في هذه المسؤولية وكسر الحاجز النفسي لدى أفراد المجتمع والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة.
- 3- تعميم أسلوب الإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي والاندماج الاجتماعي في التعامل مع الحالات السلوكية المنحرفة والجنائية.
- 4- متابعة وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات في استخدام السلطة ضد الأشخاص من قبل جهاز الشرطة، والعمل على تقديم المشورة لحماية حقوق الإنسان.
- 5- الإشراف على متابعة ضحايا الجريمة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم والإشراف على حل المشكلات الفردية والصراعات والخلافات الأسرية وما بين الجيران بأساليب الوفاق الاجتماعي.

6- تطوير آليات تكوين اصدقاء الشرطة والعمل التطوعي في جهاز الشرطة كأحد وسائل تقوية علاقة الشرطة بالمجتمع والعمل على تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية في الدولة لمعالجة المشاكل الاجتماعية.

7- الإشراف على التنسيق مع الجهات الخدمية والخيرية في الدولة لتقديم المساعدة المادية والطبية والمعنوية للأشخاص المحتاجين والمتعرضين لازمات عارضة، والعمل على تعميم وتثبيت القيم الايجابية في المجتمع ومحاربة العادات الضارة والخطئة بالتنسيق مع المؤسسات الاجتماعية والتربوية والدينية.

اختصاصات أقسام إدارة الشرطة المجتمعية بالكويت :

1- قسم البحث والدعم الاجتماعي : ومن مسؤولياته

- 1-تدعيم العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة.
- 2-تفعيل الدور الوقائي من الجريمة.
- 3-إشراك المجتمع في هذه المسؤولية.
- 4-تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الجريمة.
- 5-الإشراف علي حل المشكلات الفردية والصراعات والخلافات الأسرية وما بين الجيران بأساليب الوفاق الاجتماعي.

2- قسم الزيارات والأنشطة الاجتماعية : ومن مسؤولياته

- 1-تنمية وتعميم مفاهيم الشرطة المجتمعية لدي العاملين بجهاز الشرطة وأفراد المجتمع المدني.
 - 2-تطوير آليات تكوين اصدقاء الشرطة والعمل التطوعي في جهاز الشرطة.
 - 3-تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية في الدولة لمعالجة المشكلات الاجتماعية.
 - 4-التنسيق مع الجهات الأخرى لتنظيم الزيارات وحضور الأنشطة الاجتماعية والمشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل.
- 3- قسم الدراسة والتحليل والاحصاء :

1- إعداد قواعد البيانات الإحصائية للحالات التي تصل لإدارة الشرطة المجتمعية.

2- إجراء البحوث والدراسات التي تخدم مجالات عمل الشرطة المجتمعية.

3- إعداد استراتيجية إدارة الشرطة المجتمعية والخطط التشغيلية لها.

4- قسم الخدمات المساندة :

1- القيام بكافة أعمال البريد والصادر والوارد والأرشفة.

2- متابعة شئون العاملين بالإدارة إداريا سواء كانوا عسكريين أو مدنيين.

3- صيانة المبني.

4- توفير احتياجات الإدارة.

الإطار المنهجي للدراسة :

1- نوع الدراسة :

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية Descriptive Analytical Studies / والتي تهدف إلي رصد واقع إدارة الشرطة المجتمعية في دولة الكويت ، والتعرف علي أهدافها واختصاصاتها وأقسامها وفروعها وفريق العمل بها وتحديد معوقاتنا واقتراح كيفية التغلب علي هذه المعوقات... وهذا النوع من الدراسات يركز علي تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد علي جمع الحقائق وتفسيرها وذلك لاستخلاص دلالتها ومن ثم يمكن الوصول إلي اصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها ويعمل علي استكشاف حقائقها (عبد الباسط محمد : 1998 ، 198).

أيضا تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الميدانية Field Studies التي تلجأ إلي الميدان لجمع البيانات من مجتمع الدراسة لمعرفة رأيهم ووجهات نظرهم في موضوع الدراسة.

2- منهج الدراسة :

منهج الدراسة هو منهج المسح الاجتماعي Social Survey Method باعتباره من أنسب المناهج للدراسات الوصفية التحليلية ، وذلك لأنه ينصب علي الوقت الحاضر ويتناول أشياء موجودة بالفعل وليست ماضية فضلا عن كشفة للأوضاع

القائمة في المجتمع من أجل النهوض بها ووضع التوصيات للتطوير (محمد عويس : 2005 ، 170) .

3-مجالات الدراسة :

أ- **المجال المكاني** : إدارة الشرطة المجتمعية التابعة لمديرية شؤون الأمن العام بوزارة الداخلية في الكويت والأقسام التابعة لها وعددها أربعة أقسام والفروع التابعة لها في محافظات الكويت الست.

ب- **المجال البشري** :

تمثل مجتمع الدراسة في فريق العمل أو جميع العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية في أقسامها الأربع وفي فروعها الست في كل محافظات الكويت. وكان عددهم 50 . وتمثلت عينة الدراسة في 25 مفردة بنسبة 50% من مجتمع البحث.

ت- **المجال الزمني** :

تم جمع البيانات من الميدان خلال شهر نوفمبر 2020.

4-أداة جمع البيانات:

تم بناء استبيان Questionnaire لجمع البيانات من المبحوثين بالاستفادة من البحوث والدراسات السابقة ومن استبيانات سابقة في موضوع الشرطة المجتمعية. أيضا تم بناء الاستبيان بحيث يجيب عن تساؤلات الدراسة الحالية ويحقق أهدافها. ولقد تكون الاستبيان من 19 سؤالاً موزعين علي خمسة بنود هي كالتالي :

أولاً : البيانات الأولية

ثانيا : التأهيل والتدريب

ثالثاً : برامج وأنشطة الشرطة المجتمعية

رابعاً : المعوقات أو التحديات التي تقف أمام ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها

خامساً : مقترحات للتغلب على معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها وتطوير أدائها

والاستبيان من نوع الذي تم توزيعه وجمعه باليد بواسطة الباحث Hand Delivered Questionnaire .

5-صدق وثبات أداة جمع البيانات :

أ- صدق الاستبيان :

لاختبار صدق Validity الاستبيان تم عرضه علي عدد 5 من المحكمين من أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بالكويت ، ومن قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان ، ومن كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان في مصر لمعرفة رأيهم في مدي صلاحية الاستبيان من حيث السلامة اللغوية والمهنية للعبارات والأسئلة ومدي ارتباطها بأسئلة الدراسة ولقد تم الأخذ بملاحظاتهم ، وإعادة صياغة بعض الفقرات والأسئلة ، وإجراء التعديلات المطلوبة .

ب- ثبات الاستبيان :

تم حساب ثبات Reliability الاستبيان باستخدام معامل الثبات (ألفا . كرونباخ alpha-cronbach coefficient) لقيم الثبات التقديرية لاستمارة الاستبيان ووجد أنه حوالي 0.88 % . ويعتبر معامل الثبات للاستبيان عالي ، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائج الاستبيان في الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

عملية جمع البيانات :

تم توزيع الاستبيان باليد علي جميع العاملين في أقسام وفروع إدارة الشرطة المجتمعية وذلك في أماكن عملهم. وقام الباحث بإلقاء الضوء علي أهمية الدراسة وشرح أهدافها وتم التأكيد علي سرية معلوماتها وأن الإجابات سيتم التعامل معها بشكل جماعي وليس فردي وأنه سيتم المحافظة علي سرية المعلومات ، وأن هذه المعلومات سيتم استخدامها فقط لتطوير العمل بالإدارة. ثم قام الباحث بعد عدة أيام بجمع الاستبيان باليد أيضا.

المعالجات الإحصائية:

تم تفرغ وجدولة بيانات البحث آليا . كذلك تم استخدام عدة أساليب إحصائية سواء وصفية أو تحليلية ، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (نسخة 24.0) للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

العرض الجدولي والتحليلي لبيانات الدراسة :

جدول رقم (1)

النوع لعينة الدراسة

م	النوع	التكرار ك	النسبة المئوية %
1	ذكر	7	28 %
2	أنثي	18	72 %
	المجموع	25	100 %

يتضح من الجدول رقم (1) أن معظم العاملين في عينة الدراسة بنسبة 72% من الإناث ، ولعل ذلك يرجع إلي سهولة تقبل المجتمع للعنصر النسائي عند العمل معه أو عند ممارسة الشرطة المجتمعية.

جدول رقم (2)

العمر / السن لدي عينة الدراسة

م	العمر / السن	ك	%
1	-25	5	20%
2	-30	8	32%
3	-35	7	28%
4	-40 فأكثر	5	20%
	المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (2) أن عينة الدراسة لها فئات عمرية متعددة ، وأن حوالي أكثر من ثلث العينة بنسبة 32% تقع في الفئة العمرية 30 سنة إلي أقل من 35 سنة. واتضح من البيانات أن أصغر سن في عينة الدراسة هو 26 سنة وأكبر سن هو 43 سنة ، وبالتالي يمكن حساب المدي = أكبر سن - أصغر سن = 17 سنة. وبحساب المتوسط الحسابي لأعمار عينة الدراسة وجد أنه حوالي 33 سنة.

جدول رقم (3)

عينة الدراسة من حيث كونه : مدني أم شرطي

م	مدني / شرطي	ك	%
1	مدني	16	64%

2	شرطي	9	36%
	المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (3) أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة بنسبة 64% من المدنيين ، وهذا قد يرجع إلي طبيعة عمل الشرطة المجتمعية وطبيعتها أنشطتها المرتبطة بالمجتمع ، والتي تتطلب في كثير من الأمور والموضوعات والمواقف أشخاص مدنيين من السهل علي المجتمع التعامل معهم والتواصل معهم بدون خوف أو رهبة أو شك. فما زال هناك لدي كثير من أفراد وجماعات المجتمع شيء من الخوف والرهبة والشك عند التعامل مع رجال الشرطة.

جدول رقم (4)

الشهادات التعليمية لعينة الدراسة

م	الشهادات التعليمية	ك	%
1	ماجستير	1	4%
2	جامعي	8	32%
3	دبلوم	12	48%
4	ثانوي	1	4%
5	متوسط	3	12%
	المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (4) أن حوالي نصف عينة الدراسة بنسبة 48% من الحاصلين علي الدبلوم (سنتان بعد الثانوية العامة) ، وأن حوالي ثلث عينة الدراسة بنسبة 32% من الحاصلين علي الشهادة الجامعية. وبصفة عامة يمكن التوصية بضرورة زيادة عدد العاملين في الشرطة المجتمعية من الحاصلين علي الشهادة الجامعية والماجستير والدكتوراه حيث أن أنشطة وبرامج الشرطة المجتمعية تحتاج فريق عمل متخصصين ومهنيين ومؤهلين للتعامل والتواصل مع المجتمع وقيادته ومنظّماته المختلفة والتأثير فيه وكسب تعاونه في تحقيق الأمن والأمان في المجتمع ، وكل ذلك في حاجة إلي كوادر مؤهله وعلي مستوى تعليمي عالي.

جدول رقم (5)

تخصص الشهادات التعليمية لعينة الدراسة

م	تخصص الشهادات التعليمية	ك	%
1	شرطة / علوم أمنية	6	24%
2	قانون	1	4%
3	علم نفس	5	20%
4	علم اجتماع	3	12%
5	خدمة اجتماعية	1	4%
6	محاسبة	3	12%
7	سكرتارية	3	12%
8	خدمات إدارية	3	12%
	المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (5) أن حوالي ربع عينة الدراسة بنسبة 24% من الحاصلين علي شهادات تعليمية تخصص علوم شرطية وأمنية. ثم باقي عينة الدراسة لديهم تخصصات أخرى متنوعة وهي كلها مطلوبة. ولكن الملاحظ أن طبيعة عمل الشرطة المجتمعية مرتبطة أكثر بتخصص مهنة الخدمة الاجتماعية ومع ذلك لا يوجد إلي شخص واحد لديه هذا التخصص ، لذا يقترح زيادة عدد العاملين من تخصص الخدمة الاجتماعية في هذه الإدارة.

جدول رقم (6)

مدة العمل أو الخبرة في إدارة الشرطة المجتمعية

م	مدة العمل أو الخبرة	ك	%
1	-1	9	36%
2	-3	5	20%
3	-4	1	4%
4	-5	7	28%
	6 سنوات فأكثر	3	12%

100	25	المجموع	
-----	----	---------	--

يتضح من الجدول رقم (6) أن عينة الدراسة لديها مدد عمل أو خبرة مختلفة في إدارة الشرطة المجتمعية. وأن أكثر من ثلث عينة الدراسة بنسبة 63% لديهم مدة عمل أو خبرة محدودة جدا من سنة إلي سنتين فقط. أيضا اتضح من الجدول أن أقل مدة عمل أو خبرة كانت سنة واحدة ، وأن أكبر مدة عمل أو خبرة كانت 7 سنوات. وكان المدي 6 سنوات والمتوسط الحسابي لمدد العمل أو الخبرة حوالي 4 سنوات.

جدول رقم (7)

الأقسام التابع لها عينة الدراسة في إدارة الشرطة المجتمعية

م	القسم	ك	%
1	قسم البحث والدعم الاجتماعي	10	40%
2	قسم الخدمات المساندة	7	28%
3	قسم الدراسة والتحليل والإحصاء	4	16%
4	قسم الزيارات والأنشطة الاجتماعية	4	16%
	المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (7) أن عينة الدراسة تم أخذها من كل أقسام إدارة الشرطة المجتمعية ، وخاصة من قسم البحث والدعم الاجتماعي بنسبة 40%.

جدول رقم (8)

المحافظة / الفروع التابع لها عينة الدراسة في إدارة الشرطة المجتمعية

م	المحافظة / الفروع	ك	%
1	محافظة الفروانية	19	76%
2	محافظة حولي	2	8%
3	محافظة الجهراء	1	4%
4	محافظة العاصمة	1	4%

5	محافظة الأحمدى	1	4%
6	محافظة مبارك الكبير	1	4%
	المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (8) أن عينة الدراسة تم أخذها من كل فروع إدارة الشرطة المجتمعية الموزعة علي كل محافظات دولة الكويت، وإن كانت أغلبية العينة بنسبة 76% من محافظة الفروانية.

جدول رقم (9)

حصول عينة الدراسة علي دورات تأهيلية في بداية العمل في إدارة الشرطة المجتمعية

م	حصول عينة الدراسة علي دورات تأهيلية	ك	%
1	نعم	7	28%
2	لا	18	72%
	المجموع	25	100

يتضح من الجدول رقم (9) أن معظم عينة الدراسة لم تحصل علي دورات تأهيلية في بداية عملهم في إدارة الشرطة المجتمعية ، ويعتبر ذلك من جوانب الضعف في هذه الإدارة ، حيث كان من المتطلب تدريب العاملين في بداية عملهم في هذه الإدارة علي ماهية الشرطة المجتمعية حتي يتوفر لديهم المعرفة والفهم والمهارات والقيم والاتجاهات المطلوبة لممارسة الشرطة المجتمعية بشكل واعي ومدروس ومهني سليم.

جدول رقم (10)

أسماء الدورات التأهيلية التي تم الحصول عليها (ن = 7)

م	أسماء الدورات التأهيلية	ك	%
1	ماهية الشرطة المجتمعية	3	12%
2	مهارات التعامل مع الجمهور	2	8%
3	مهارات كتابة التقارير	1	4%

4	مهارات الارشاد التربوي والاجتماعي	1	4%
5	التوعية بمضار المخدرات وكيفية الوقاية منها	1	4%
6	مشكلة التحرش	1	4%
7	حقوق المرأة	1	4%
6	مجموع الاستجابات	10	-----

يتضح من الجدول رقم (10) أسماء أو عناوين الدورات التأهيلية التي حصل عليها بعض العاملين في عينة الدراسة. ومن الملاحظ أن كل هذه الدورات مهمة وضرورية ومتخصصة ومرتبطة بطبيعة عمل الشرطة المجتمعية.

جدول رقم (11)

حصول عينة الدراسة علي دورات تدريبية أثناء العمل في إدارة الشرطة المجتمعية

م	حصول عينة الدراسة علي دورات تدريبية	ك	%
1	نعم	5	20%
2	لا	20	80%
	المجموع	25	100%

يتضح من الجدول رقم (11) أن معظم عينة الدراسة بنسبة 80% لم تحصل علي دورات تدريبية أثناء العمل في إدارة الشرطة المجتمعية. ويعتبر ذلك من جوانب الضعف في هذه الإدارة ، حيث أن المطلوب من هذه الإدارة تقديم دورات تدريبية بشكل مستمر للعاملين بها بناء علي خطة تدريبية سنوية ، حتي يتوفر لدي العاملين بها المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المطلوبة لممارسة الشرطة المجتمعية بشكل واعي ومدروس ومهني سليم.

جدول رقم (10)

أسماء الدورات التدريبية التي تم الحصول عليها (ن = 5)

م	أسماء الدورات التدريبية	ك	%
---	-------------------------	---	---

8%	2	مهارات التعامل مع الجمهور	1
4%	1	مهارات اجراء المقابلات	2
4%	1	فنيات العلاج النفسي السلوكي المعرفي	3
4%	1	مهارات الارشاد التربوي والاجتماعي	4
4%	1	رخصة القيادة الأسرية	5
-----	6	مجموع الاستجابات	6

يتضح من الجدول رقم (12) أسماء أو عناوين الدورات التدريبية التي حصل عليها بعض العاملين في عينة الدراسة. ومن الملاحظ أن كل هذه الدورات مهمة وضرورية ومتخصصة ومرتبطة بطبيعة عمل الشرطة المجتمعية. ويقترح البحث زيادة عدد هذه الدورات واتاحتها لعدد أكبر من العاملين كل حسب تخصصه وتعليمه والقسم الذي يعمل به.

جدول رقم (11)

أوجه الاستفادة من الدورات التأهيلية والتدريبية (ن = 10)

م	أوجه الاستفادة من الدورات	ك	%
1	أعطت لي فكرة جيدة عن تعريف الشرطة المجتمعية	4	16%
2	أعطت لي فكرة جيدة عن أهداف الشرطة المجتمعية	4	16%
3	أعطت لي فكرة جيدة عن أهمية الشرطة المجتمعية	4	16%
4	أعطت لي فكرة جيدة عن مبادئ الشرطة المجتمعية	4	16%
5	أعطت لي فكرة جيدة عن برامج وأنشطة الشرطة المجتمعية	4	16%

6	حسنّت من مهارات التواصل مع المواطنين في المجتمع	3	12%
7	حسنّت من مهارات التواصل مع القيادات المحلية في المجتمع	3	12%
8	حسنّت من مهارات التواصل مع المنظمات في المجتمع	3	12%
	مجموع الاستجابات	29	----

يتضح من الجدول رقم (11) أوجه الاستفادة من الدورات التأهيلية والتدريبية لدي العاملين بإدارة الشرطة المجتمعية. ومن الملاحظ لهذه الأوجه أنها عديدة (عددها 8) ومتنوعة ومهمة وكلها تصب في زيادة معارف وتحسين مهارات وتدعيم قيم واتجاهات العاملين بهذه الإدارة. ولكن الملاحظ علي أوجه الاستفادة هذه أنها تصب في خانة المعارف أكثر من خانة المهارات والقيم والاتجاهات. لذا يقترح أن يتم مراعاة تحقيق التوازن بين هذه المكونات في الدورات التي يتم تقديمها للعاملين في إدارة الشرطة المجتمعية.

جدول رقم (12)

البرامج والأنشطة التي شاركت بها عينة الدراسة عند ممارسة عملها في الشرطة المجتمعية (ن = 25)

م	البرامج والأنشطة	ك	%
1	التعريف بدور الشرطة المجتمعية	10	40%
2	توعية تلاميذ المدارس	5	20%
3	توعية طلاب الجامعة	4	16%
4	المشاركة في المعارض	3	12%
5	حضور الندوات في مؤسسات المجتمع	3	12%
6	تشجيع جماعات أصدقاء الشرطة في مختلف المؤسسات	3	12%

7	تقديم برامج تنمية بشرية	2	8%
8	حضور المؤتمرات	2	8%
9	حضور فاعليات اليوم العالمي للطفل	2	8%
8	حضور فاعليات اليوم العالمي للمرأة	2	8%
9	مجموع الاستجابات	36	-----

يتضح من الجدول رقم (13) البرامج والأنشطة التي شاركت بها عينة الدراسة عند ممارسة عملها في الشرطة المجتمعية. ومن الملاحظ عليها أنها متعددة (عددها 9) ومتنوعة ومرتبطة بطبيعة وخصائص الشرطة المجتمعية ، وتساهم في تحقيق أهدافها في المجتمع. والملاحظ علي هذه البرامج والأنشطة ضرورة زيادتها وتنوعها وعدم تركيزها فقط علي العمل مع تلاميذ وطلاب المدارس فقط.

جدول رقم (13)

المعوقات أو التحديات التي تقف أمام ممارسة الشرطة المجتمعية من جانب العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية (ن = 25)

م	المعوقات أو التحديات التي تقف أمام ممارسة الشرطة المجتمعية من جانب العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية	ك	%
1	عدم الإلمام الكامل بمفهوم الشرطة المجتمعية	10	40%
2	صعوبة ممارسة الشرطة المجتمعية	8	32%
3	ضعف الإمكانيات والموارد المتوافرة لإدارة الشرطة المجتمعية	8	32%
4	عدم وجود التنسيق والتعاون الكافي بين أقسام إدارة الشرطة المجتمعية	5	20%
5	صعوبة التواصل مع المواطنين	9	36%
6	صعوبة التواصل مع المنظمات في المجتمع	9	36%

-----	49	مجموع الاستجابات	
-------	----	------------------	--

يتضح من الجدول رقم (13) المعوقات أو التحديات التي تقف أمام ممارسة الشرطة المجتمعية من جانب العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية. وهذه المعوقات أو التحديات وعددها 6 هي حسب ترتيبها كالتالي:

- 1- عدم الإلمام الكامل بمفهوم الشرطة المجتمعية بنسبة 40%
- 2- صعوبة التواصل مع المواطنين بنسبة 36%
- 3- صعوبة التواصل مع المنظمات في المجتمع بنسبة 36%
- 4- صعوبة ممارسة الشرطة المجتمعية بنسبة 32%
- 5- ضعف الإمكانيات والموارد المتوافرة لإدارة الشرطة المجتمعية بنسبة 32%
- 6- عدم وجود التنسيق والتعاون الكافي بين أقسام إدارة الشرطة المجتمعية بنسبة 20%.

جدول رقم (14)

معوقات أو تحديات ممارسة الشرطة المجتمعية من جانب الجمهور أو المواطنين
(ن = 25)

م	معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية من جانب الجمهور أو المواطنين	ك	%
1	عدم إلمام المواطنين بدور الشرطة المجتمعية	7	28%
2	عدم ثقة كثير من المواطنين بصفة عامة في رجل الشرطة	8	32%
3	خوف كثير من المواطنين من التعامل مع رجل الشرطة	7	28%
4	الشك لدى كثير من المواطنين في أسباب تقديم الشرطة لبعض الخدمات الإنسانية والاجتماعية	4	16%
5	عزوف كثير من المواطنين عن فكرة التطوع والمشاركة مع الشرطة المجتمعية	5	20%

6	التخوف من رد فعل المجرمين في حال الإرشاد عنهم	3	12%
7	إعراض كثير من المواطنين عن التعاون مع رجال الشرطة حتى لا يفهم ذلك بأنهم خيانة منهم لأهليهم أو لأهالي الحي الذي يقيمون فيه أو يصنفون على أنهم جواسيس أو مرشدون للشرطة	3	12%
	مجموع الاستجابات	37	----

يتضح من الجدول رقم (14) المعوقات أو التحديات التي تقف أمام ممارسة الشرطة المجتمعية من جانب الجمهور أو المواطنين. وهذه المعوقات أو التحديات وعددها 7 هي حسب ترتيبها كالتالي:

- 1- عدم ثقة كثير من المواطنين بصفة عامة في رجل الشرطة بنسبة 32%
- 2- عدم إلمام المواطنين بدور الشرطة المجتمعية بنسبة 28%
- 3- خوف كثير من المواطنين من التعامل مع رجل الشرطة بنسبة 28%
- 4- عزوف كثير من المواطنين عن فكرة التطوع والمشاركة مع الشرطة المجتمعية بنسبة 20%
- 5- الشك لدى كثير من المواطنين في أسباب تقديم الشرطة لبعض الخدمات الإنسانية والاجتماعية بنسبة 16%
- 6- التخوف من رد فعل المجرمين في حال الإرشاد عنهم بنسبة 12%
- 7- إعراض كثير من المواطنين عن التعاون مع رجال الشرطة حتى لا يفهم ذلك بأنهم خيانة منهم لأهليهم أو لأهالي الحي الذي يقيمون فيه أو يصنفون على أنهم جواسيس أو مرشدون للشرطة بنسبة 12%

جدول رقم (15)

معوقات أو تحديات ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها من جانب المجتمع

(ن = 25)

م	معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها من	ك	%
---	---	---	---

		جانب المجتمع	
1	15	النظرة السلبية للمواطن نحو رجل الشرطة عامة	60%
2	12	سلبية بعض المواطنين نحو تحمل المسؤولية تجاه أمن المجتمع	48%
3	11	الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام وتخليها عن دورها في بث الوعي لدى المواطن بمهام الشرطة المجتمعية	44%
4	10	تقديم رجل الشرطة في بعض الأعمال الفنية ووسائل الإعلام بصورة غير لائقة	40%
	48	مجموع الاستجابات	----

يتضح من الجدول رقم (15) معوقات أو تحديات ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها من جانب المجتمع. وهذه المعوقات أو التحديات وعددها 4 هي حسب ترتيبها كالتالي:

- 1- النظرة السلبية للمواطن نحو رجل الشرطة عامة بنسبة 60%
- 2- سلبية بعض المواطنين نحو تحمل المسؤولية تجاه أمن المجتمع بنسبة 48%
- 3- الدور السلبي لبعض وسائل الإعلام وتخليها عن دورها في بث الوعي لدى المواطن بمهام الشرطة المجتمعية بنسبة 44%
- 4- تقديم رجل الشرطة في بعض الأعمال الفنية ووسائل الإعلام بصورة غير لائقة بنسبة 40%

جدول رقم (16)

مقترحات التغلب على معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها

وتطوير أدائها (ن = 25)

م	مقترحات التغلب على معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها وتطوير أدائها	ك	%
1	زيادة عدد العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية	20	80%
2	تقديم دورات تدريبية للعاملين بإدارة الشرطة	15	60%

		المجتمعية	
3	10	صرف مكافآت تشجيعية للعاملين بإدارة الشرطة المجتمعية	40%
4	7	اعطاء مزيد من الصلاحيات للعاملين بالشرطة المجتمعية	28%
5	6	تطوير العمل بأقسام وفروع إدارة الشرطة المجتمعية	24%
6	6	زيادة التواصل مع وسائل الإعلام الجماهيرية	24%
7	5	زيادة استخدام التكنولوجيا في عمل إدارة الشرطة المجتمعية	20%
8	4	زيادة التعاون بين إدارة الشرطة المجتمعية وباقي إدارات وزارة الداخلية	16%
9	4	توفير ملجأ أو مأوي لبعض الحالات التي تحتاج إلي ذلك	16%
10	3	زيادة التعاون بين أقسام وبين فروع إدارة الشرطة المجتمعية	12%
	80	مجموع الاستجابات	-----

يتضح من الجدول رقم (16) مقترحات التغلب على معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية لمهامها وتطوير أدائها. والملاحظ علي هذه المقترحات أنها عديدة (عددها 10 مقترحات) ومتنوعة وهامة وضرورية لزيادة كفاءة وفاعلية إدارة الشرطة المجتمعية والعاملين بها. ولقد أجابت كل مفردات عينة الدراسة عن هذا السؤال وهذا دليل علي حرص العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية علي تطويرها وتحسين أدائها بما يساهم في تحقيق أهدافها القيمة في تحقيق الأمن والأمان لشعب ودولة الكويت.

رؤية مستقبلية مقترحة لتطوير إدارة الشرطة المجتمعية في الكويت :

1- لا يمكن فرض عمل الشرطة المجتمعية في المجتمع المحلي ، بل لابد من غرس هذه الثقافة من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والاتصال

الجماهيرية والمؤسسات الدينية ... لسد الفجوات الموجودة بين الشرطة والناس والمجتمعات المحلية.

2- من أجل بناء الثقة بين الشرطة والمجتمعات المحلية، تتمثل الخطوة الأولى الحاسمة في الحاجة إلى إضفاء الطابع الإنساني على الشرطة، مع جعلها في الوقت نفسه أكثر قرباً من المواطن العادي، ويشمل هذا تمكين رجال الشرطة من خدمة مجتمعاتهم قرب أماكن سكنهم، وضمان أنهم يتحدثون ببساطة وود وباللهجات المحلية مع احترام الاختلاف والتنوع في المجتمع سواء كان ذلك يرجع إلى النوع أو اللون أو العرق أو الدين أو الطبقة ...

3- أهمية الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ورأسها الجمعيات الأهلية بصفة العامة والجمعيات الأهلية العاملة في مجالات الدفاع الاجتماعي بصفة خاصة.

4- يتمتع المجتمع المدني بالثقة والقدرة على التواصل مع المجتمعات المحلية، كما يمكنه أن يضمن أن البرامج تتسم بالأصالة وأنها ذات صلة بالسياق، مع تقديم المشورة للأطراف الفاعلة في مجال الأمن، وتيسير التفاعل بينها وبين المجتمعات المحلية، ورصد التدخلات لمنع الانتهاكات والحد منها.

5- تعد الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني بمثابة جسور لا غنى عنها بين الدولة والمجتمعات المحلية، وكثير منها يدير برامج مبتكرة ذات صلة بقطاع الأمن أو الشرطة.

6- ضرورة تطبيق آلية التشبيك والشراكة مع مختلف منظمات المجتمع المدني لضمان تعاونها في مكافحة الجريمة وتحقيق الأمن في المجتمع.

7- الشرطة إذا تمتعت بثقة مجتمعاتها المحلية، يمكنها أن تحذر من الجريمة والتطرف العنيف والإرهاب وتمنع حدوثهم.

8- يعد تمتع الشرطة بالثقة على مستوى المجتمع المحلي أمراً بالغ الأهمية من أجل تعزيز قدرة السكان على مواجهة خطاب الجماعات المتطرفة والإرهابية التي غالباً ما تتدد بظلم الجهات الأمنية وقمعها وفسادها من أجل

حشد التأييد لهذه الجماعات واستقطاب بعض من هؤلاء السكان وخاصة عنصر الشباب وعنصر العاطلين عن العمل.

9- أهمية وضرورة استمرار أجهزة الشرطة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع، لما لذلك من نتائج إيجابية تعود على الشرطة نفسها، وعلى المجتمع ككل في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

10- ضرورة زيادة البرامج والأنشطة التي تقدمها الشرطة المجتمعية والتأكيد علي تنوعها وعدم تركيزها فقط علي العمل مع تلاميذ وطلاب المدارس فقط.

11- المطالبة بمزيد من الإعلام عن البرامج الاجتماعية التي تقدمها الشرطة والاستفادة من ذلك بمختلف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وخاصةً التلفزيون لما له من عناصر الجاذبية والانتشار والتنوع ونقل الحدث في حينه.

12- إذا كان رجل الشرطة في تحقيقه للوظيفة المنية يحتاج إلى مساعدة زملائه في الشرطة، وفي تحقيقه للوظيفة الإدارية يحتاج إلى مساعدة الموظفين الإداريين، فإنه في تحقيقه للوظيفة الاجتماعية يحتاج إلى مساعدة الأخصائيين الاجتماعيين ومن هنا كان واجباً الاستعانة بهؤلاء الأشخاص المهنيين المؤهلين لممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، فلا شك أن لديهم المعارف والمهارات المطلوبة لإدارة وتخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الشرطة، على أن يعاونهم في ذلك عدد من الضباط الذين لديهم الاستعداد للعمل في الميدان الاجتماعي، مع أهمية حصولهم على التدريب المناسب لتفهم طبيعة وأهداف العمل في هذا الميدان.

13- أهمية أخذ رأي المجتمع والفئات المستهدفة في جميع مراحل العمل، بدأً من فكرة البرنامج الاجتماعي الذي تريد الشرطة تقديمه ومروراً بعمليات التخطيط والتنفيذ والاستفادة والمتابعة والتقييم والتقييم، فاشترك الفئات المشاركة الفاعلة سوف تساعد في تعديل اتجاهات أولئك الأشخاص، وفي تنمية شخصياتهم، وبالتالي إكسابهم القدرة على المواجهة وحل المشكلات في

- المستقبل، ويمكن الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين في تحقيق هذه التوصية لما لديهم من خبرات في هذا الشأن.
- 14- على النسق الشرطي أن يقوي لديه حاسة الاستشعار المبكر للتغيرات الاجتماعية الآتية أو المحتملة أو الطارئة، ضماناً للحد من آثارها السلبية المتوقعة في الوقت نفسه.
- 15- ضرورة استقطاب العناصر البشرية المناسبة والتي يتوفر لديها الكفاءة والفاعلية المطلوبة للعمل في أقسام وفروع إدارة الشرطة المجتمعية.
- 16- أهمية قياس مدي جودة الخدمة الاجتماعية التي تقدمها الشرطة، وذلك بشكل دوري، بما يساعد في التعرف على وجهة نظر الجمهور المتلقي للخدمة أو المستفيد منها، وذلك فيما يتعلق بإيجابيات وسلبيات هذه الخدمات ومقترحات تطويرها.
- 17- أهمية إجراء دراسات ميدانية تطبق على الجمهور الخارجي (سكان المجتمع) عن رأيهم وتقييمهم لجهود وأنشطة وبرامج الشرطة المجتمعية في الكويت.
- 18- ضرورة التغلب علي المعوقات أو التحديات التي تواجه إدارة الشرطة المجتمعية والعاملين بها.
- أيضا أضافت عينة الدراسة مجموعة من المقترحات للتغلب علي المعوقات أو التحديات التي تواجه إدارة الشرطة المجتمعية في الكويت كالتالي :
- 1-زيادة عدد العاملين في إدارة الشرطة المجتمعية.
 - 2-تقديم دورات تأهيلية للعاملين في بداية عملهم بإدارة الشرطة المجتمعية.
 - 3-زيادة عدد الدورات التدريبية للعاملين بإدارة الشرطة المجتمعية.
 - 4-صرف مكافآت تشجيعية للعاملين بإدارة الشرطة المجتمعية
 - 5-اعطاء مزيد من الصلاحيات للعاملين بالشرطة المجتمعية
 - 6-تطوير العمل بأقسام وفروع إدارة الشرطة المجتمعية
 - 7-زيادة التواصل مع وسائل الإعلام الجماهيرية لكسب تأييدهم للعاملين بإدارة الشرطة المجتمعية.

- 8-زيادة استخدام التكنولوجيا في عمل إدارة الشرطة المجتمعية.
- 9-زيادة التعاون بين إدارة الشرطة المجتمعية وباقي إدارات وزارة الداخلية.
- 10- زيادة التعاون بين أقسام وبين فروع إدارة الشرطة المجتمعية.

مراجع الدراسة

أولا : المراجع العربية

- 1-أحمد بن علي البشري : نماذج الشرطة المجتمعية : نحو بناء أنموذج تطبيقي في المملكة العربية السعودية (الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، رسالة دكتوراه ، 2009) .
- 2-أحمد نكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (بيروت : مكتبة لبنان ، 1993) .
- 3-أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 2000) .
- 4-أحمد عبد العزيز النجار : استراتيجيات الفاعلية الاجتماعية للمؤسسة الشرطة ، مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية ، أبوظبي : 1994 .
- 5-المؤتمر العربي الخامس لقادة الشرطة والأمن، الرياض : 9- 13 ابريل 1977 .
- 6-جمال شحاته وأميرة عبد العزيز : الشرطة المجتمعية والدفاع الاجتماعي (الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2011) .
- 7-حمدي شعبان : نحو مفهوم جديد للشرطة المجتمعية ، مؤتمر الشرطة المجتمعية ، أكاديمية الشرطة المصرية ، القاهرة : 2009 .
- 8-خالد سعيد : الشرطة المجتمعية نحو استراتيجية جديدة لمشاركة الجماهير في العمل الأمني (القاهرة : كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة المصرية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2005) .

- 9- زياد بن محمد اللعيد (2008) : بناء نموذج مقترح للشرطة المجتمعية يسهم في تعزيز الانتماء الوطني : دراسة ميدانية على الضباط بشرطة منطقة الرياض وجمهورية مدينة الرياض (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، رسالة دكتوراه ، 2008).
- 10- عباس أبو شامة : شرطة المجتمع ، مؤتمر الشرطة المجتمعية ، الإدارة العامة لشرطة أبوظبي ، أبوظبي : 18-19 فبراير 2001.
- 11- عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي (القاهرة : مكتبة وهبة ، ط 12 ، 1998).
- 12- عصام حسني حسن الأطرش : دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة : دراسة مقارنة بين وجهة نظر رجال الشرطة والمواطنين في الضفة الغربية بدولة فلسطين (مؤتم ، الأردن : جامعة مؤتم ، رسالة دكتوراه ، 2016).
- 13- عناد عدس (2009) : المفاهيم المعاصرة للشرطة المجتمعية ، مؤتمر الشرطة المجتمعية ، أكاديمية الشرطة المصرية ، القاهرة : 2009.
- 14- مجدي أحمد فؤاد : تجربة الشرطة المجتمعية ، مؤتمر الشرطة المجتمعية ، أكاديمية الشرطة المصرية ، القاهرة : 2009.
- 15- محمد إبراهيم الأصيبي : الشرطة المجتمعية (المفهوم والفلسفة والأهداف والآليات والتطبيق) ، مؤتمر الشرطة المجتمعية ، الإدارة العامة لشرطة أبوظبي : أبوظبي : 2001.
- 16- محمد أحمد عبد الرحمن : النماذج العربية للشرطة المجتمعية ، ندوة الشرطة المجتمعية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض : 2001.
- 17- محمد الأمين البشري : الشرطة المجتمعية ، مفهومها وتطبيقاتها ، مركز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية ، أبوظبي : 2003.
- 18- محمد عاطف غيث وآخرون : قاموس علم الاجتماع (القاهرة : دار المعارف للنشر والتوزيع ، 1979) .

- 19- محمد علي العطار: علاقة الشرطة بالمجتمع، مجلس الفكر الشرطي، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، مجلس 4، عدد 1، يونيو 1995.
- 20- محمد علي قطب : الشرطة المجتمعية ، عصرية أو وهمية ، مؤتمر الشرطة المجتمعية ، أكاديمية الشرطة المصرية ، القاهرة : 2009.
- 21- محمد فاروق عبد الحميد كامل: قواعد العمل الشرطي لتنمية وعي ومشاركة الجماهير في عمليات الشرطة الوقائية، مجلة الفكر الشرطي، الإدارة العامة لشرطة الشارقة، مجلد 4، العدد 1، يونيو 1995.
- 22- محمد قاسم القريوتي : نظرية المنظمة والتنظيم (عمان : دار وائل للنشر ، ط 3 ، 2008).
- 23- محمد محمود عويس : مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية (القاهرة : بل برنت للطباعة والتصوير ، 2005).
- 24- محمد نيازي حتاتة: الدور الاجتماعي والإنساني للشرطة في مفهومها الحديث، المجلة العربية للدفاع الاجتماعي، المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، العدد 14، المغرب، يوليو 1982.
- 25- محمد نيازي حتاتة: علاقة الشرطة بالجمهور وأثرها على الأمن العام، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، العدد الأول، يناير 1993.
- 26- مدحت محمد أبو النصر: الدفاع الاجتماعي: المفهوم والمجالات والمنظمات، مع الإشارة إلى تجربتي مصر والامارات (دبي : وزارة العمل والشئون الاجتماعية، 1999).
- 27- مدحت محمد أبو النصر : دراسة حالة شرطة دبي، مع توضيح إسهامات مهنة الخدمة الاجتماعية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد 8، العدد 2، القاهرة: ديسمبر 2000.
- 28- مدحت محمد أبو النصر : رعاية وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، 2014).

29- مركز شرق وجنوب شرق أوروبا لتبادل المعلومات للسيطرة علي
الأسلحة SEESAC : فلسفة ومبادئ الشرطة المجتمعية ، صربيا :
2007.

30- ممدوح عبد الحميد : نموذج الشرطة المجتمعية هل يصلح في
الإمارات العربية المتحدة ؟ ، مؤتمر الشرطة المجتمعية ، الإدارة العامة
لشرطة أبوظبي ، أبوظبي : 2001.

31- ميليندا هولمز وآخرون : دور الشرطة المجتمعية في منع التطرف
العنيف وحماية الحقوق (الولايات المتحدة الأمريكية : الشبكة الدولية لأنشطة
المجتمع المدني ، 2017).

32- هدي بدران : مفهوم ومبادئ الشرطة المجتمعية ، مؤتمر الشرطة
المجتمعية ، أكاديمية الشرطة المصرية ، القاهرة : 2009.

ثانيا : المراجع الأجنبية

- 1- David H. Baylely : Police for the Future (Oxford :
Oxford University Press , 1999).
- 2- Dnnis J. Kenny : Strategic Approaches, in Larry T.
Hoover (edr.): : Police Mission: An era of Debate ,
Police Management Perspectives & Issues
(Washington, D. C: Police Executive Research
Forum. 1992).
- 3- Eric Pelsler : The Challenges of Community Policing (
South Africa : Institute for Security Studies , 1999).
- 4- J. Brown: Community Policing (London: Police
Review Publishing co Ltd. 1979)
- 5- Larry T. Hoover : Police Mission: An era of Debate, in
Larry T. Hoover, (edr.): Police Management
Perspectives & Issues (Washington, D. C: Police
Executive Research Forum. 1992).
- 6- Linda S. Miller & Karen M. Hess : Community
Policing : Partnership for Problem Solving (N.Y. :
Thomson Learning Press , 2005).
- 7- M. H. Moore & D.W. Stephen : Beyond Command
and Control: The Strategic Management of

- Department, in Police Executive Research Forum (Washington D. C. 1991).
- 8- Melinda Holmes : The Role of Community Policing In preventing Violent extremism and protection of rights (USA : ICAN , Women's Alliance for Security Leadership , 2017).
- 9- Robert Trojanowicz & Bonnie Bucqueroux : Community Policing: A Contemporary Perspective (Ohio : Anderson Publishing Co., 1990).
- 10- Robert Trojanowicz & Bonnie Bucqueroux, Community Policing: How to Get Started, May 1998.
- 11- Robert Trojanowicz : Community Policing Guidelines for Police Chiefs , 1996.

ثالثا : مواقع شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

- <https://www.alraimedia.com/article/87841-محليات/الشرطة-87841>
[المجتمعية-إصلاح-ذات-البين--بعيدا-عن-المخافر-والقضايا](https://www.alraimedia.com/article/87841-محليات/الشرطة-87841) .
- <http://thesis.mandumah.com/Record/138804> دار المنظومة
- <http://thesis.mandumah.com/Record/139306> دار المنظومة